

# القلب والإبهام وأثرهما في علل الحديث

بقلم

علي محمد زين

## مقدمة البحث

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله عزّ وجلّ، والصلاة والسلام على النبيّ الأجلّ، سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه  
ذوي القدر الجليل. وبعد.

فهذا بحثٌ موسومٌ بـ «القلب والإبهام وأثرهما في علل الحديث». ولقد جاء هذا البحثُ وفقَ الخطة التالية:

- مقدمة البحث:
  - التمهيد.
  - المبحث الأول: ويتضمّن ثلاثة مطالب:
    1. المطلب الأول: «العلة» في اللغة والاصطلاح.
    2. المطلب الثاني: أهم المصنفات في «علم العلل».
  - المبحث الثاني:
    1. المطلب الأول: «القلب» في اللغة والاصطلاح.
    2. المطلب الثاني: أثر القلب في إعلال الحديث.
  - المبحث الثالث:
    1. المطلب الأول: «الإبهام» في اللغة والاصطلاح.
    2. المطلب الثاني: أثر الإبهام في إعلال الحديث.
  - الخاتمة.
  - المسارد.
- أسأل الله تعالى بمَنِّه وكرمه في الإخلاص والتوفيق في النية، والسداد والرشد في القول والعمل،  
والعون على التمام، والجُود بحسن الختام. آمين.

علي محمد زينو

ماجستير في الحديث الشريف وعلومه

## التمهيد

لقد سلك علماء المسلمين كل السبل التي أوصلتهم إلى أداء أمانة التبليغ عن رسول الله ﷺ، فرووا الأحاديث الشريفة بأسانيدها، وعملوا على تمييزها بحسب مراتبها من الصحة والقبول، والضعف والرد.

ولم يكن ذلك بالأمر الهين اليسير، بل بذلوا لأجله — جيلاً بعد جيلٍ — من الجهود العظيمة ما يستحقون به الإجلال والإكبار؛ حيث تحلّوا في صيانة السنة بالدقة المتناهية، والتحرّز البالغ، حتى وضعوا وطبقوا القواعد الدقيقة في علم أصول الحديث الذي يبحث في أحوال أسانيد الأحاديث ومتونها.

ووضعوا وطبقوا القواعد الدقيقة في علم الجرح والتعديل الذي يبين حال كل راوٍ، ووصفه بما يقتضي قبول روايته أو ردها؛ من سلامة الدين، ووفور التقوى، ودقة التحمل والحفظ، والثبات على الحفظ، والعلم بما يُحيل الروايات عن معناها، ودقة الرواية والأداء، ونحو ذلك.

وقد برز فيهم فطاحلٌ جهابذة بزوا أقرانهم، وفاقوا أضرابهم في الغوص والكشف عما خفي على آخرين لم يبلغوا مبلغهم من الحذق، ولم يصلوا درجتهم من المعرفة بدقائق الأمور وخفاياها.

فنشأ من جهودهم وأقوالهم وخبراتهم «علمٌ علل الحديث» الذي كشف عن النقاب عن صواب ردّ وعدم قبول أحاديث ظاهرها الصحة، وبإدائها أمرها استحقاقها للقبول.

وللعلل أسبابٌ عديدة، وضروب كثيرة؛ أحاول في هذا البحث الوقوف عند علاقتها بنوعين من أنواع علوم الحديث هما: المقلوب والمبهم، والصلة بين كلٍّ من القلب والإبهام وبين الإعلال.

والله الموفق

## المبحث الأول:

## المطلب الأول: «العلة» في اللغة والاصطلاح:

قال المناوي: العلة — لغةً — معنى يجلّ بالحلّ، فيتغيّرُ به حالُ المحلّ، ومنه سُمّي المرضُ عِلَّةً؛ لأنه بحلوله يتغير الحال من القوة إلى الضعف (1).

إذا تُطلق العلة على المرض؛ يُقال: عَلَّ الرجلُ يَعِلُّ — بالكسر — عَلًّا، فهو عَلِيلٌ، واعتلَّ اعتلالاً، وأَعَلَّه اللهُ تعالى — أي: أصابه بعلةٍ — فهو "مُعَلٌّ" و"عَلِيلٌ"، ولا تُقلُّ: "مَعْلُولٌ"... المعروف إنَّما هو "أَعَلَّه اللهُ" فهو "مُعَلٌّ"، إلا أن يكونَ على ما ذهبَ إليه سيبويه من قولهم: "مَجْتُونٌ" و"مَسْلُولٌ" من أنه جاءَ على "جَنَّتُهُ" و"سَلَّتُهُ"، وإن لم يُستعملَا في الكلام، استُغنيَ عنهما بـ "أَفْعَلْتُ"، قال: وإذا قالوا: "جُنٌّ" و"سُلٌّ" فإتّما يقولون: جُعِلَ فيه الجُنونُ والسُّلُّ، كما قالوا: "حُزِنَ" و"سُلٌّ" (2).

والعلةُ أيضاً: الحَدَثُ يشغلُ صاحِبَهُ عن وَجْهِهِ، والعُدْرُ، والسبب، والحال (3).

وقد استنكرَ ابنُ الصلاح استعمالَ أهل الحديث لفظةَ «معلول»، واعتبر أن ذلك منهم — ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: "العلة والمعلول" — مردولٌ عند أهل العربية واللغة (4).

واعتبر الإمام النووي ذلك لحناً، ذلك «لأنَّ اسمَ المفعول من "أَعَلَّ" الرباعي لا يأتي على "مفعول"، بل والأجود فيه "مُعَلٌّ" بلامٍ واحدة؛ لأنه مفعولٌ "أَعَلَّ" قياساً (5).

وأما في استعمال المحدثين، فإن لـ «العلة» معنيين رئيسيين (6):

1. معنى عام — وهو جارٍ على المعنى اللغوي —:

(1) «التوقيف على مهمات التعاريف» ص 522-523.

(2) يُنظر: «تاج العروس» (علل) 47/30-48.

(3) يُنظر: «تاج العروس» (علل) 48/30.

(4) «معرفة علوم الحديث» (مقدمة ابن الصلاح) ص 59.

(5) «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير» للإمام النووي بشرحه «تدريب الراوي» للحافظ السيوطي ص

173.

(6) ثمة استعمالان آخران لـ «المعلول» خاصان بالإمام محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، حيث سُمّي النسخُ عِلَّةً.

وأما الإمام أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي فأطلق العلة على مخالفة لا تقدح في صحة الحديث؛ كإرسال ما وصله الثقة الضابط.

يُنظر: «التقريب» للإمام النووي بشرحه «تدريب الراوي» للحافظ السيوطي ص 179.

هو: الأسباب التي يُضعفُ بها الحديثُ من جرح الراوي بالكذب، أو سوء الحفظ، أو الفسق، أو نحو ذلك من الأسباب القادحة الظاهرة غير الغامضة<sup>(1)</sup>.

2. معنى خاص — وهو المعنى الاصطلاحي —:

هو — كما عرّفه ابن الصلاح —: عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه<sup>(2)</sup>.

وعرّف الإمام النووي العلة بقوله: عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه<sup>(3)</sup>.

وواضح أن المعنى الأول أعمُّ من الثاني؛ لأنه يشمل الأسباب القادحة جميعها.

ومن تعريف العلة يُستفاد أن شروطاً يجب اجتماعها، حتى يُعتبر الحديث معلولاً — أو مُعللاً — وهي:

أ- ظهور شروط الصحة في إسناد الحديث.

ب- والخفاء في العلة.

ت- وكونها قادحةً.

فإن لم تجتمع فهو حديثٌ من أنواع الضعيف الأخرى، وليس معلولاً.

(1) يُنظر: «معرفة علوم الحديث» (مقدمة ابن الصلاح) ص60، و«تدريب الراوي» للحافظ السيوطي ص 178.

(2) «معرفة علوم الحديث» (مقدمة ابن الصلاح) ص 59.

(3) «التقريب» للإمام النووي بشرحه «تدريب الراوي» للحافظ السيوطي ص 173.

قال ابن الصلاح رحمه الله:

اعلم أن معرفة علل الحديث من أجلّ علوم الحديث وأدقّها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهلُ الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه. فالحديث المعلل هو: الحديث الذي أُطْلِعَ فيه على علةٍ تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها<sup>(1)</sup>.

ويأتي هذا الاطلاعُ الدقيق عبر الموازنة بين الروايات المختلفة، وبيان الراجح منها، وتحديد أسباب الترجيح فيما بينها.

قال الحافظ ابن حجر:

فالسبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة — كما نقله المصنف عن الخطيب — أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستوتوا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف<sup>(2)</sup>.

قال الحافظ ابن كثير:

المعلل من الحديث: وهو فنٌ خفيٌّ على كثير من علماء الحديث، حتى قال بعض حُفَظَهم: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل!

وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النُّقَّادُ منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومُعوجِّهٍ ومُسْتَقِيمِهِ، كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الجياد والزُّيُوف، والدنانير والفلوس؛ فكما لا يتمارى هذا، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يظنُّ، ومنهم من يقف؛ بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم على طرق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة الرسول ﷺ التي لا يُشبهها غيرها من ألفاظ الناس؛ فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة، ومنها ما وقع فيه تغييرٌ لفظ أو زيادةٌ باطلّة، أو مجازفة، أو نحو ذلك، يدركها البصيرُ من أهل هذه الصناعة<sup>(3)</sup>.

(1) «معرفة علوم الحديث» (مقدمة ابن الصلاح) ص 59.

(2) «النكت على كتاب ابن الصلاح» للحافظ ابن حجر العسقلاني 710/2-711.

(3) «اختصار علوم الحديث» لابن كثير بشرح الشيخ أحمد محمد شاكر (الباعث الحثيث شرح اختصار علوم

الحديث) ص 66.

وتقع العلة في إسناد الحديث — وهو الأكثر —، وفي متن الحديث، وله في كلتا من الحالتين صورٌ عديدة<sup>(1)</sup>:

فأما وقوعها في إسناد الحديث فيكون بإرسالٍ موصولٍ، أو وقفٍ مرفوعٍ، أو دخولٍ إسنادٍ حديثٍ في إسنادٍ آخر، أو وهمٍ في اسمٍ راوٍ...  
وتقدح العلة حينئذٍ بإسناد الحديث ومنتنه؛ إلا أن يكون المتن مروياً بإسنادٍ آخرٍ صحيحٍ لا علة فيه.  
وأما وقوعها في متن الحديث فكتبديلٍ في شيءٍ من ألفاظه، أو كإدخال فهم الراوي لمعنى الحديث في ألفاظه ومبناه؛ بما يُحيله عن معناه.

(1) يُنظر: «مقدمة ابن الصلاح» ص 59-60، و«تدريب الراوي» للحافظ السيوطي ص 174-175، و«الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» ص 68-69.



## المطلب الثاني: أهم المصنفات في «علم العلل»:

صنف جهابذة علماء الحديث في علم «العلل» مصنفاتٍ كثيرة، وخلفوا آثاراً قيّمة؛ من ذلك:

1. «العلل» لسفيان بن عُيينة (198هـ).
2. «العلل» ليحيى بن سعيد القطان (198هـ).
3. «العلل» ليحيى بن معين (233هـ).
4. «علل المسند» لعلي بن المديني (234هـ).
5. «العلل» للإمام أحمد بن حنبل (241هـ) برواية أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي (275هـ).
6. «العلل» ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل (241هـ) برواية ابنه عبد الله بن أحمد (290هـ).
7. «كتاب العلل» لأبي حفص عمّرو بن علي الفلاس (249هـ).
8. «كتاب العلل» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ).
9. «علل حديث الزهري» لمحمد بن يحيى الذهلي (258هـ).
10. «كتاب العلل» لمسلم بن الحجاج القشيري (261هـ).
11. «كتاب العلل» لأبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم (261هـ).
12. «كتاب العلل» لأبي زرعة عُبَيْد الله بن عبد الكريم الرازي (264هـ).
13. «العلل» لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (279هـ).
14. «العلل الصغير» له.
15. «كتاب العلل» لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمّرو بن صفوان الدمشقي (280هـ).
16. «كتاب العلل» لإبراهيم بن إسحاق الحربي (285هـ).
17. «علل الحديث» لأبي يعلى زكريا بن يحيى الساجي (307هـ).
18. «كتاب العلل» لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال (311هـ).
19. «كتاب العلل» لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (327هـ).
20. «العلل» لأبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد الحاكم الكبير (378هـ).
21. «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (385هـ).

22. «العلل» لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم النيسابوري (405هـ).
23. «المعتل من الحديث» لعبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي (582هـ).
24. «الزهر المظلوم في الخير المعلوم» للحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ).
25. «شفاء الغلل في بيان العلل» له.

## المبحث الثاني:

## المطلب الأول: القلب في اللغة والاصطلاح:

الْقَلْبُ — لغةٌ —: هو تحويلُ الشيء عن وجهه<sup>(1)</sup>، يُقال: قلبَ الشيءَ يقلِّبُه قلباً، و"المقلوب": اسمٌ مفعولٌ منه.

ومنه يبدو المعنى اللغوي لـ "الحديث المقلوب" بأنه: الحديثُ الذي دخل القلبُ في سنده أو متنه. والقلبُ — في الاصطلاح —: إبدالُ لفظِ بآخرَ في سند الحديث أو متنه، بتقديم، أو تأخير، ونحوه<sup>(2)</sup>.

والحديث المقلوب: الحديث الذي أُبدل فيه راويه شيئاً بآخر في السند، أو في المتن؛ عمداً أو سهواً<sup>(3)</sup>.

وقد رجحتُ الأخذ عن المتأخرين في تعريف الحديث المقلوب؛ لأني رأيتها أدقَّ وأعمَّ من تعاريف المتقدمين التي هي تعاريفُ بالمثل، أو بالتقسيم؛ وليست جامعةً لأبعض معاني المراد!<sup>(4)</sup> وللقلب تفرعاتٌ عديدة تتفرع عن قسمين<sup>(5)</sup>:

1. قلبُ إسناده: وله حالان:

أ- قلبُ تقديم أو تأخير في اسمِ راوٍ.

ب- وقلبُ إبدالِ اسمِ راوٍ بآخر.

(1) «لسان العرب» لابن منظور (قلب) 3713/5.

(2) «تيسير مصطلح الحديث» للدكتور محمود الطحان ص 106.

(3) «أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء» للدكتور ماهر الفحل ص 311.

(4) يُنظر: «معرفة علوم الحديث» (مقدمة ابن الصلاح) ص 66، و«النكت» عليه للحافظ ابن حجر العسقلاني 864/2، و«التقريب» للإمام النووي بشرحه «تدريب الراوي» للحافظ السيوطي ص 206، و«شرح التبصرة والتذكرة» للحافظ العراقي 318/1، وغير ذلك.

(5) يُنظر: «معرفة علوم الحديث» (مقدمة ابن الصلاح) ص 66-67، و«النكت» عليه للحافظ ابن حجر العسقلاني 864/2-887، و«التقريب» للإمام النووي بشرحه «تدريب الراوي» للحافظ السيوطي ص 206-209، و«شرح التبصرة والتذكرة» للحافظ العراقي 319/1-323.

2. قلبُ متن: وله أحوال:

- أ- قلب جعلَ كلمةً من المتنِ في غيرِ موضعها بتقديمٍ أو تأخير.
- ب- قلب متن حديثٍ على إسناد حديثٍ آخر.
- ت- زيادة متن — أو متون — في نسخة مشهورة بإسناد واحد ليست فيها.

## المطلب الثاني: أثر القلب في إعلال الحديث:

يتبين من النظر في حدود الحديث المعلل والمقلوب أن بينهما اشتراكاً في كثيرٍ من الأحوال؛ حيث إنّه يُعلل حديثٌ ظاهره الصحة بما يفتن إليه الجهدُ من المحدثين من وقوع قلبٍ في إسناده أو متنه، وهما غالباً، أو عمداً على الأقل.

و يتبين «أن المقلوب يندرج تحت مفهوم العلة، وأنه لا يخرج عن كونه حديثاً معلولاً تبين للناقد خطؤه من خلال مخالفة روايه للواقع الحديثي، أو تفرده بما لا أصل له»<sup>(1)</sup>.

ذلك أن «علة الحديث يكثر<sup>(2)</sup> في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فتخفى عليهم علتها، والحجة فيه عندنا العلم والفهم والمعرفة لا غير»<sup>(3)</sup>.

وقد حوت كتب العلل والرجال ومصطلح الحديث أمثلةً على ما يتضح به تداخل النوعين (المقلوب والمعلل).

من ذلك قولُ ابن الصلاح في معرض كلامه عن المقلوب: ومن أمثلته<sup>(4)</sup> — ويصلح مثلاً للمعلل — ما روينا...<sup>(5)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني تعليقاً عليه: كلُّ مقلوب لا يخرج عن كونه معللاً أو شاذاً؛ لأنه إنما يظهر أمره بجمع الطرق، واعتبار بعضها ببعض، ومعرفة من يوافق ممن يخالف، فصار المقلوبُ أخصَّ من المعلل والشاذ، والله أعلم<sup>(6)</sup>.

لأجل ذلك نجد «أن كتب العلل وكتب الضعفاء تحوي الأحاديث المقلوبة بجميع أنواعها، مبنية خطأ الراوي فيها، ووجه تداخل الأحاديث عليه، بغض النظر من كونه ثقة أو ضعيفاً»<sup>(7)</sup>.

وهو — أي: الحديث المقلوب — قد «ينطبق عليه ما قيل في مفهوم الشاذ، من مخالفة الراوي الراجح، أو تفرده بما لا أصل له»<sup>(1)</sup>.

(1) «علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد» للدكتور حمزة المليباري ص 148.

(2) كذا.

(3) «معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري ص 140.

(4) أي: المقلوب.

(5) «مقدمة ابن الصلاح» ص 66.

(6) «النكت على كتاب ابن الصلاح» للحافظ ابن حجر العسقلاني 874/2.

(7) «علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد» للدكتور حمزة المليباري ص 147 - 148.

فالخلاصة: أن الحديث الذي وقع فيه القلب من جهة الراوي يعتبر معلولاً، يعني: أنه أخطأ حين جعله لغير مصدره، وإن شئت فقل: شاذ، وإن شئت فقل: منكر<sup>(2)</sup>.  
ولنعُدْ إلى شجرة تفريع الحديث المقلوب لتتبيّن أثر وقوعه في الأحاديث التي ظاهرها الصحة، وهي — به — معلّة.

---

(1) «علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد» للدكتور حمزة المليباري ص 149.

(2) «علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد» للدكتور حمزة المليباري ص 150.

## 1. قلبُ الإسناد:

أ- قلبُ تقديم أو تأخير في اسمِ راوٍ.

والأغلب في ذلك أن سببه الوهم!

وقد مثل الحافظ ابن حجر له بقوله: كـ "مرة بن كعب" و "كعب بن مرة"؛ لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر<sup>(1)</sup>.

ب- قلب إبدال اسمِ راوٍ بآخر.

ويمكن أن يكون ذلك بسبب الوهم.

قال الحافظ ابن حجر:

ومثال ما وقعت العلة فيه في الإسناد وتقدح فيه دون المتن ما مثل به المصنف من إبدال راوٍ ثقةٍ براوٍ ثقةٍ، وهو بقسم المقلوب أليق.

فإن أبدل راوٍ ضعيف براوٍ ثقة — وتبين الوهم فيه — استلزم القدح في المتن أيضاً إن لم يكن له طريقٌ أخرى صحيحة.

ومن أغمض ذلك أن يكون الضعيف موافقاً للثقة في نعته.

## (1) «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر» ص 116.

و"مرة بن كعب" أو "كعب بن مرة" السلمي البهزي صحابيٌّ نزل البصرة، ثم الأردن من الشام حتى مات سنة (57هـ). ترجم له الحافظ ابن حجر العسقلاني في «الإصابة» للحافظ ابن حجر برقم (7428)، وذكر فيها قول ابن السكن: الأكثر يقولون: كعب بن مرة، وكذا قال أبو عمر [ابن عبد البر]، قال البغوي: روى أحاديث... ا. هـ.

ومما رواه ما أخرجه الترمذي في «جامعه»: كتاب فضائل الجهاد عن رسول الله ﷺ: باب ما جاء في فضل من شاب شبيبة في سبيل الله: برقم (1634) بإسناده عن شرحبيل بن السمط قال: يا كعب بن مرة، حدثنا عن رسول الله ﷺ واحذر! قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «من شاب شبيبةً في الإسلام كانت له نوراً يوم القيامة».

ومثال ذلك: ما وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي أحد الثقات<sup>(1)</sup>، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر — وهو من ثقات الشاميين<sup>(2)</sup> — قدم الكوفة، فكتب عنه أهلها، ولم يسمع منه أبو أسامة، ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم — وهو من ضعفاء الشاميين<sup>(3)</sup> — فسمع منه أبو أسامة وسأله عن اسمه فقال: عبد الرحمن بن يزيد، فظنَّ أبو أسامة أنه ابنُ جابر، فصار يحدث عنه وينسبه من قبَلِ نفسه، فيقول: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، فوقعَت المناكير في رواية أبي أسامة، عن ابن جابر — وهما ثقتان — فلم يفتن لذلك إلا أهل النقد، فميزوا ذلك ونصُّوا عليه كالبخاري و أبي حاتم وغير واحد<sup>(4)</sup>.

ويمكن أن يكون قلبُ إبدالِ اسمِ راوٍ بآخر عمدًا؛ لرغبة الراوي في إيهام الناس أنه يروي ما ليس عند غيره، فيقبلوا على الرواية عنه.

ومن يفعل ذلك عمدًا يُقال فيه: «يسرق الحديث»، وهو جرحٌ شديد، وقدحٌ فاحشٌ في من يأتيه من الرواة<sup>(5)</sup>.

- 
- (1) ترجم له الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» برقم (1487) قال:
- حماد بن أسامة القرشي، مولاهم، الكوفي، أبو أسامة، مشهور بكنيته، ثقة، ثبت، ربما دلَّس، وكان بأخرقٍ يُحدِّث من كتب غيره، من كبار التاسعة، مات سنة إحدى ومئتين، وهو ابن ثمانين. ع.
- (2) ترجم له الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» برقم (4041) قال:
- عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عتبة، الشامي، الداراني، ثقة، من السابعة، مات سنة بضع وخمسين. ع.
- (3) ترجم له الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» برقم (4040) قال:
- عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السلمى الدمشقي، ضعيفٌ ما له في النسائي سوى حديث واحد، من السابعة. س ق.
- (4) «النكت على كتاب ابن الصلاح» للحافظ ابن حجر العسقلاني 747/2-748.
- (5) يُنظر: «لسان المحدثين» للدكتور محمد خلف سلامة 240/3.



من أمثلة ذلك قول الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال»: إبراهيم بن عبد السلام المكي: عن ابن أبي رواد، ضعّفه ابن عدي وقال: عندي أنه يسرق الحديث. روى عنه محمد بن عبد الله بن شابور حديثاً منكراً: «إن هذه القلوب تصدأ...»، وهذا معروفٌ بعبد الرحيم بن هارون الغساني، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر (1). ا.هـ (2).

(1) حديثُ «إن هذه القلوب تصدأ...» أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» 197/8 بإسناده إلى هشام الغساني: أخبرني عبد العزيز بن أبي رواد به.

وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» برقم (1179) بإسناده إلى عبد الرحيم بن هارون: ثنا عبد العزيز بن أبي رواد به.

وكذلك أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» 370/12.

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» برقم (2014) به، وإسناده ثابِتٌ إلى محمد بن صالح الأشج: ثنا عبد الله بن عبد العزيز ابن أبي رواد به.

(2) «ميزان الاعتدال» [168-167/1] الترجمة (140).

## 2. قلبُ المتن:

أ- قلب جعلَ كلمةٍ من المتنِ في غيرِ موضعها بتقديمٍ أو تأخير.

وبه أُعلت رواية مسلم في «صحيحه» في السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم لا ظلَّ إلا ظله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «ورجل تصدَّق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»<sup>(1)</sup>؛ فقد انقلب على بعض الرواة فإنَّ الثابت: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه».

قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم»:

قوله رضي الله عنه: «ورجل تصدَّق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»: هكذا وقع في جميع نسخ مسلم في بلادنا وغيرها، وكذا نقله القاضي<sup>(2)</sup> عن جميع روايات نسخ مسلم: «لا تعلم يمينه ما تنفق شماله».

والصحيح المعروف: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»؛ هكذا رواه مالك في «الموطأ»<sup>(3)</sup>، والبخاري في «صحيحه»<sup>(4)</sup>، وغيرهما من الأئمة<sup>(5)</sup>، وهو وجه الكلام؛ لأن المعروف في النفقة فعلها باليمين<sup>(6)</sup>.

وقد قال القاضي عياض: ويشبه أن يكون الوهم فيها من الناقلين عن مسلم؛ بدليل إدخاله بعده حديث مالك، وقال: بمثل حديث عبيد الله<sup>(7)</sup> وتجرى الخلاف في قوله، وقال: «رجل معلق»

(1) أخرجه مسلم في «صحيحه»: الزكاة: باب فضل إخفاء الصدقة: برقم (2380).

(2) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» للقاضي عياض 563/3، وعبارته: كذا روي عن مسلم هنا في جميع النسخ الواصلة إلينا.

(3) «الموطأ» (برواية يحيى الليثي): كتاب الجامع: باب ما جاء في المتحايين في الله: برقم (2742) عن خبيب بن عبدالرحمن الأنصاري، عن حفص بن عاصم، عن أبي سعيد الخدري، أو عن أبي هريرة... على الشكِّ في اسم الصحابي!

(4) «صحيح البخاري»: كتاب الأذان: باب من جلس ينتظر الصلاة وفضل المساجد: برقم (659).

(5) كالإمام الترمذي الذي رواه في «جامعه»: كتاب الزهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: باب ما جاء في الحب في الله: برقم

(2391) عن أبي هريرة أو عن أبي سعيد... على الشكِّ في اسم الصحابي!

وكالإمام أحمد الذي رواه في «مسنده» برقم (9665) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(6) «شرح صحيح مسلم» للإمام النووي 1070/2.

(7) هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي العمري، أبو عثمان المدني.

بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود»؛ فلو كان ما رواه خلافاً لرواية مالك لنبه عليه؛ كما نبه على هذا (1).

ب- قلب متن حديثٍ على إسنادٍ حديثٍ آخر.

وأكثر ما يكون ذلك عن عمدٍ لامتحان حفظ الراوي، وشواهد كثيرة بين أهل الحديث، وقد فعل ذلك علماء بغداد مع الإمام البخاري رحمه الله؛ امتحاناً لحفظه حيث قلبوا له مئةً حديثٍ وسألوه عنها؟ فردّها إلى ما كانت عليه من الصواب ولم يخطئ في أيٍّ منها (2).

فأما الإعلال بهذا القلب لوهم الراوي فمثاله ما روى جرير بن حازم عن ثابت عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني» (3).

قال الإمام البخاري — فيما ذكر الإمام الترمذي في «جامعه» (4) —: «وجرير بن حازم ربما يهيم في الشيء، وهو صدوق» (5).

قال: وهم جرير بن حازم في حديث ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني».

قال: ويروى عن حماد بن زيد قال: كنا عند ثابت البناني فحدث حجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني»، فوهم جرير، فظن أن ثابتاً حدثهم عن أنس، عن النبي ﷺ.

ت- زيادة متن — أو متون — في نسخة مشهورة بإسناد واحد ليست فيها. وقد مثل على ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني بقوله:

(1) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» للقاضي عياض 563/3.

(2) «النكت على كتاب ابن الصلاح» للحافظ ابن حجر العسقلاني 869-868/2.

(3) أخرجه الطيالسي في «مسنده» برقم (2028) عن جرير به.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» برقم (9387): هيثم: ثنا داود بن منصور، عن جرير به.

(4) «جامع الترمذي»: أبواب الجمعة عن رسول الله ﷺ: باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام من المنبر: عقب الحديث (517) ص 136.

(5) ترجم له الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» برقم (911) قال:

جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي، أبو النصر، البصري، والد وهب، ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، وهو من السادسة، مات سنة سبعين بعد ما اختلط، لكن لم يحدث في حال اختلاطه. ع.

كنسخة مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما زاد فيها جماعة عدة أحاديث ليست منها، منها القوي والسقيم، وقد ذكر جلّها الدارقطني في غرائب مالك<sup>(1)</sup>.

---

(1) «النكت على كتاب ابن الصلاح» للحافظ ابن حجر 865/2.

## المبحث الثالث

## المطلب الأول: الإبهام في اللغة والاصطلاح:

الإبهام — في اللغة —: عكسُ الإيضاح، والمُبْهَم: اسم مفعول منه. يُقال: أَبْهَمَ الأمرُ إِبْهَامًا: اشْتَبَهَ فلم يُدْرَ كيف يُؤْتَى له، كاسْتَبَهَمَ... وَأَبْهَمَ فلاناً عن الأمر: إذا نَحَاهُ. .. والمُبْهَمُ — كَمَكْرَمٍ —: المُغْلَقُ من الأبواب لا يُهْتَدَى لِفَتْحِهِ، وقد أَبْهَمَهُ، أي: أَغْلَقَهُ وَسَدَّهُ، والمُبْهَمُ: المُصَمَّتُ كالأبْهَمِ... طريقٌ مُبْهَمٌ: إذا كان خَفِيًّا لا يَسْتَبِينُ، ويُقال: ضَرَبَهُ فَوَقَعَ مُبْهَمًا، أي: مَغْشِيًّا عَلَيْهِ لا يَنْطِقُ ولا يُمَيِّزُ، وأَمْرٌ مُبْهَمٌ: لا مَأْتَى لَهُ، والمُبْهَمَاتُ: المُعْضَلَاتُ الشاقَّة... وكلامٌ مُبْهَمٌ: لا يُعْرَفُ له وَجْهٌ يُؤْتَى منه، وَحائِطٌ مُبْهَمٌ: لم يَكُنْ فِيهِ بابٌ، وَأَبْهَمَ عَلَيْهِ الأمرَ إِبْهَامًا: لم يجعلَ لَهُ وَجْهًا يَعْرِفُهُ (1).

وأما الإبهام في الاصطلاح فنستخلصه من ذكر علماء الحديث في أنواع الحديث ما سَمَّوه «المبهمات».

وعرّفه الحافظ ابن الصلاح بالقول: «معرفة من أجهم ذكره في الحديث من الرجال والنساء» (2).  
وفصل السيوطي المراد أكثر فقال: «معرفة من أجهم ذكره في المتن أو الإسناد من الرجال والنساء» (3).

وبناءً عليه نستطيع أن نعرف الإبهام في الاصطلاح بأنه: عدم تسمية مذكورٍ — رجلاً كان أو امرأة — في إسناد الحديث، أو متنه.

ومنه أتى الحديث المُبْهَم، وهو: الحديث الذي يوجد في سنده، أو متنه، رجلٌ، أو امرأة، لم يُسَمَّ، بل عُبِّرَ عنهما بلفظٍ عامٍّ (4).

وأهم أسباب الإبهام: الاختصار، والنسيان، والشك، والتدليس، والجهل بعين المبهَم (5).

(1) يُنظر: «تاج العروس» (هم) 310/31-315.

(2) «معرفة علوم الحديث» (مقدمة ابن الصلاح) ص 229.

(3) «تدريب الراوي» للحافظ السيوطي ص 511.

(4) «شرح المنظومة البيقونية» للشيخ عبد الله سراج الدين ص 116.

(5) يُنظر: «لسان المحدثين» للدكتور محمد خلف سلامة 11/2.

وَيُعَرَفُ الْمُبْهَمُ:

- 1- بوروده مسمى في بعض الروايات، وذلك واضح.
- 2- وبتنصيب أهل السير على كثير منهم.
- 3- وربما استدلوا بورود حديث آخر أسند لذلك الراوي المبهم في ذلك. قال العراقي: وفيه نظر؛ لجواز وقوع تلك الواقعة لاثنتين<sup>(1)</sup>.

وللإبهام نوعان: (1) إبهام في السند، (2) إبهام في المتن. وله أقسام كثيرة «بعضها أشدُّ إبهاماً من بعض، فمنها: الرجل، والمرأة، والابن، والبنت، والأب، والأخ، والأخت، وابن الأخ، وابن الأخت، والعم، والعمة، والخال، والخالة، ونحو ذلك»<sup>(2)</sup>. ويدخل فيه: الأم، والثنية، والجموع: كالرجال، والأبناء، و«بعضهم»، و«فلان»، و«أحد من الناس»... وما إلى ذلك من ألفاظ العموم.

ومن صيغ الإبهام: «أخبرني من لا أتهم»، أو «الثقة»، أو «بعض الصحابة، أو شيخ»، أو «رجل، أو بعض أهل الكوفة»، أو «رجل من أهل المدينة»، أو «بعض العراقيين»، أو «بعض أشياخنا»، أو «بعض أصحابنا»، أو «بعض الناس»... أو غير ذلك من الكلمات التي لا يُذكر فيها اسم، ولا كنية، ولا لقب، ولا نسبة لذلك الراوي، وإنما يُذكر موصوفاً بما لا يُعيّنه ويُميزه عن غيره<sup>(3)</sup>.

وقد قال الحافظ ابن كثير بشأن فائدة معرفة المبهّمات:

وهو فن قليل الجدوى بالنسبة إلى معرفة الحكم من الحديث، ولكنه شيء يتحلى به كثير من المحدثين وغيرهم، وأهم ما فيه ما رفع إبهاماً في إسناد كما إذا ورد في سند: عن فلان ابن فلان، أو عن أبيه، أو عمه، أو أمه... فوردت تسمية هذا المبهم من طريق أخرى، فإذا هو ثقة، أو ضعيف، أو ممن يُنظر في أمره، فهذا أنفع ما في هذا<sup>(4)</sup>.

ولعل الحافظ ابن كثير أجحفَ بحقّ هذا الفن؛ إذ «كم له من فائدة تُستجاد؟

- أداها: تحقيق الشيء على ما هو عليه، فإن النفس متشوّفةٌ إليه.

- (1) «تدريب الراوي» للحافظ السيوطي ص 512.
- (2) «شرح المنظومة البيقونية» للشيخ عبد الله سراج الدين ص 117.
- (3) يُنظر: «لسان المحدثين» للدكتور محمد خلف سلامة 11/2.
- (4) «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث) ص 214.

- ومنها: أن يكون في الحديث منقبةً لذلك المبهم، فُتستفاد بمعرفته فضيلته، فيتزل منزلته، ويحصل الامتثال لقوله ﷺ: «أنزلوا الناس منازلهم»<sup>(1)</sup>.

- ومنها: أن يشتمل على نسبة فعلٍ غير مناسب إليه، فيحصل بتعيينه السلامة من جَوْلان الظن في غيره من أفاضل الصحابة.

- ومنها: أن يكون ذلك المبهم سائلاً عن حكم عارضه حديث آخر، فيستفاد بمعرفته هل هو ناسخ أو منسوخ، إن عُرف زمن إسلام ذلك الصحابي، وكان قد أُخبر عن قصة شاهدها وهو مسلمٌ... إلى غير ذلك من الفوائد التي لا تحفى! هذا في مبهمات المتن.  
وأما مبهمات الإسناد، فلا يخفى شدة الاحتياج إلى معرفتها؛ لتوقف الاحتجاج بالحديث على معرفة أعيان رواته»<sup>(2)</sup>.

أما أهم المصنفات التي صنفت في مبهمات الحديث النبوي الشريف؛ فهي:

1. «كتاب الغوامض والمبهمات» لعبد الغني بن سعيد الأزدي المصري (409هـ).
2. «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» للخطيب البغدادي (463هـ).
3. «إيضاح الإشكال» للحافظ محمد بن طاهر المقدسي (507هـ).
4. «غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المُسنَّدة» للحافظ أبي القاسم ابن بشكوال (578هـ).
5. «الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمة» للإمام النووي (676هـ).
6. «الإفصاح عن المعجم من إيضاح الغامض والمبهم» لقطب الدين ابن القسطلاني (686هـ).
7. «المستفاد في مبهمات المتن والإسناد» للحافظ وليّ الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي (762هـ).
8. «مختصر مبهمات ابن بشكوال» للحافظ ابن الملقن (807هـ).
9. «الإفهام بما وقع للبخاري من الإبهام» للإمام جلال الدين ابن البلقيني (824هـ).
10. «مختصر الغوامض والمبهمات» للحافظ سبط ابن العجمي (846هـ).

(1) أخرجه أبو داود في «سننه»: الأدب: باب في تزييل الناس منازلهم: برقم (4842) من حديث عائشة.

وذكره مسلم في مقدمة «صحيحه» ص 5.

(2) «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» 91/1-92 للحافظ ولي الدين العراقي.

11. فصل خاص لبيان مبهمات البخاري في «هدى الساري» (مقدمة فتح الباري) للحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ).

12. «التوضيح في مبهمات الجامع الصحيح» للحافظ موفق الدين ابن سبط ابن العجمي الحلبي (884هـ).

### المطلب الثاني: أثر الإبهام في إعلال الحديث.

يحسن البحث في أثر الإبهام في إعلال الحديث عبر بيان حكم الحديث المبهم بحسب نوعيه:

#### 1) الإبهام في السند:

إذا كان في إسناده حديث ما راوٍ مبهم لم يسم، ولم يُعرف؛ فإن الحديث يكون ضعيفاً؛ لأنَّ شرط قبول الخبر عدالة جميع رواته في جميع طبقات إسناده، والراوي المبهم لم تُعرف عينه كيف ثبت عدالته؟ (1).

ويُحتمل أنه هذا الراوي المبهم ثقة، ويُحتمل أنه مجروح غير ثقة، فلا بد من تعيين هذا الراوي؛ لأجل التمكن من الحكم على هذا الإسناد.

يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني:

ولا يُقبل حديث المبهم ما لم يسم، ونقول: ولا ينجر حتى نعرف من المبهم؟ وسبب رده: لأن شرط قبول الخبر عدالة روايه، ومن أجه اسمُه لا تعرف عينه فكيف تُعرف عدالته؟ (2).

ذلك ما لم يكن المبهم راوي الحديث من الصحابة؛ فلا يضُرُّ؛ لثبوت عدالتهم جميعاً (3).

فإذا لم يكن للحديث الذي أجه أحد رواته إسناد آخر يُبين هذا المبهم حكم بضعفه؛ لفقده ثبوت شرط العدالة في جميع رواته.

(1) تتفرع عن هذه النقطة مسألة التعديل على الإبهام؛ كأن يقول الراوي: "حدثني الثقة" دون أن يسميه، أو يقول: "حدثني من لا أتهم"، ونحو ذلك. ورد علماء الرواية التي فيها تعديل على الإبهام؛ بحجة أنه قد يكون ثقة عند المعدل الموثق، وقد يكون ضعيفاً مجروحاً عند غيره، فبهذا الاحتمال لا يمكن أن نقبل التوثيق على الإبهام.

يُنظر: «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي 409/2، «تدريب الراوي» للحافظ السيوطي ص 512.

(2) «نزهة النظر» ص 125.

(3) يُنظر: «الباعث الحثيث» ص 167.



مثالٌ على ذلك ما روى أبو داود في «سننه» عن ربعي بن حراش، عن امرأته، عن أختٍ لحذيفة رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «يا معشرَ النساء، أما لكنَّ في الفضة ما تحلِّين به؟ أما إنه ليس منكن امرأة تحلى ذهباً تُظهره إلا عُذِّبت به» (1).

أخت حذيفة بن اليمان اسمها فاطمة، وقيل: حولة! وامرأة ربعي لم تُعرف؛ مما يُضعف الحديث (2). فإن كان له إسنادٌ ثانٍ يُوضح الراوي المبهم؛ حُكِم على الإسناد بما يُناسبُ حال الإسناد الثاني من قبولٍ أو ردٍّ؛ بحسب اجتماع شروط الصحة فيه من عدمها، أو ما بين ذلك.

مثال ذلك ما روى مسلم في «صحيحه» أن عبد الله بن عمر كان يُكره أن يبلغه أن رافع بن خديج الأنصاري كان ينهى عن كراء الأرض، فلقبهُ عبدُ الله، فقال: يا ابن خديج، ماذا تحدث عن رسول الله ﷺ في كراء الأرض؟ قال رافع بن خديج لعبد الله: سمعت عمِّي — وكانا قد شهدا بدرًا — يحدثان أهل الدار أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض.

قال عبد الله: لقد كنتُ أعلم في عهد رسول الله ﷺ أن الأرض تُكرى، ثم خشيتُ عبدُ الله أن يكون رسولُ الله ﷺ أحدثَ في ذلك شيئاً لم يكن علمُهُ، فترك كراء الأرض (3).

عمُّ رافع بن خديج هو ظهير بن رافع؛ كما في «البخاري» عن رافع بن خديج بن رافع عن عمه ظهير بن رافع قال ظهير: لقد نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان بنا رافقاً. قلتُ: ما قال رسولُ الله ﷺ فهو حقٌّ! قال: دعاني رسول الله ﷺ قال: «ما تصنعون بمحافلكم؟». قلتُ: نؤاجرهما على الربع، وعلى الأوسق من التمر والشعير قال: «لا تفعلوا! إزرعوها، أو أزرعوها، أو أمسكوها». قال رافع: قلتُ: سمعاً وطاعة (4).

وقد يتضح إهمامُ الإسنادِ بإسنادٍ آخرٍ بمتنٍ مختلفٍ.

(1) أخرجه أبو داود في «سننه»: الخاتم: باب ما جاء في الذهب للنساء: برقم (4237).

(2) «منهج النقد في علوم الحديث» للأستاذ الدكتور نور الدين عتر ص 164.

(3) أخرجه مسلم في «صحيحه»: البيوع: باب كراء الأرض: برقم (3944).

(4) أخرجه البخاري في «صحيحه» — واللفظ له —: كتاب الحث والمزارعة: باب ما كان من أصحاب النبي

يؤاسي بعضهم بعضاً في الزراعة والثمرة: برقم (2239).

مثال ذلك — كما ذكر السيوطي — «زياد بن علاقة عن عمه مرفوعاً: «اللهم إني أعوذ بك من منكرات الأخلاق» — الحديث رواه الترمذي — هو قطبة بن مالك الثعلبي؛ كما في "صحيح مسلم" في حديثٍ آخَرَ<sup>(1)</sup>.

والأكثر أنه لو كان المُبْهَمُ ثقةً معلوم العدالة عند من حدّث عنه لما أجمعه الراوي عنه، بل إنّ إجماعه له يشعر بأنه ليس بثقة عنده!

ومن خلال الاستقراء وُجد أن أغلب المبهّمات آتٍ عن ضعفاء غير مقبولين، بل «قلّ من يروي عن شيخ فلا يسميه، بل يكتفي عنه، إلا لضعفه وسوء حاله»<sup>(2)</sup>.

مما تقدّم يظهر أنّ لا دخل للإجماع في إعلال الحديث؛ إذ العلةُ قدحُ خفيٍّ لحديث ظاهره الصحة، والإجماع في السند قدحٌ ظاهرٌ جليٌّ في الحديث، وكلُّ حديثٍ في إسناده مُبْهَمٌ هو حديثٌ ضعيفٌ، إلا أن يُصحح لغيره بحديثٍ لا إجماع فيه، وقد اجتمعت فيه شروطُ القبول.

(2) الإجماع في المتن.

أما إذا كان الإجماع في متن الحديث، فإنه لا خلاف في جواز الاستدلال بالحديث إذا توفّرت فيه شروط القبول.

ذلك أن إجماع شخصٍ مذكورٍ في متن حديثٍ ما لا يتعلق بأيٍّ من أسباب صحته من حيث سنده، ولا يُؤثّر عليه من حيث الحكم المستمدّ من متنه؛ حيث لا تتعلق الأحكام بالأشخاص، ولا خصوصيةً لأحدٍ بعينه بعد النبي ﷺ<sup>(1)</sup>.

(1) «تدريب الراوي» ص 516.

والحديثُ أخرجه الترمذي في «جامعه»: كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ: باب دعاء أم سلمة: برقم (3591)، وقال: هذا حديث حسن غريب، وعم زياد بن علاقة هو قطبة بن مالك صاحب النبي ﷺ.

وما أخرج مسلم هو في «صحيحه»: الصلاة: باب القراءة في الصبح: برقم (1026) عن زياد بن علاقة، عن عمه أنه صلى مع النبي ﷺ الصبح فقرأ في أول ركعة ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَعْمٌ نَضِيدٌ﴾ [ق: 10] وربما قال: ﴿ق﴾.

وأخرج برقم (1024) عن زياد بن علاقة، عن قطبة بن مالك قال: صليتُ وصلى بنا رسولُ الله ﷺ فقرأ ﴿ق﴾

وَأَلْفَرءَ أَنْ الْمَجِيدِ ﴿١﴾ حتى قرأ ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ﴾ قال: فجعلتُ أرددها ولا أدري ما قال!.

(2) «الكفاية في أصول علم الرواية» للخطيب البغدادي 409/2.

والنتيجة المستخلصة المتعلقة ببحثنا أنّ «الإبهام في متن الحديث لا يؤثر في الحكم بالصحة والضعف»<sup>(2)</sup>.

---

(1) لا يُعكّرُ على هذا الأحكام الخاصة بزوجات النبي ﷺ؛ إذ إن تلك الأحكام خاصة بوصف الواحدة منهن زوجةً له ﷺ، لا بكونها فلانةً أو فلانة !

(2) مقدمة تحقيق «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد للحافظ ولي الدين العراقي» للدكتور عبد الرحمن البر

## خاتمة

إنَّ علم إعلال الحديث من أدقِّ علوم أكابر المحدثين وأخفهاها، وهي الحصن الأخير قبل إصدار الحكم على الرويات الذي لا يُمكن تجاوزه بحال. وإنَّ للإعلال أسباباً مختلفة؛ يتعلق طرفٌ منها بما بحثته هذه الأوراق من علاقة محتملة بالقلب والإبهام.

وقد خلص البحث أن للإعلال صلةً وثيقةً بالقلب؛ سواءً أكان بقلب الإسنادِ بحاليه:

1. قلب التقديم أو التأخير في اسمِ راوٍ.

2. وقلب إبدال اسمِ راوٍ بآخر.

وإن منشأ ذلك الوهم في الأعمِّ الأكثر؛ مما لا يفطن إلى وقوع ذلك الوهم — مع ظهور صحة الإسناد — إلا أساطين المحدثين، وفطاحل الحفاظ. وكذلك الشأن (الوهم) مع قلب المتن بأحواله:

1. قلب جعل كلمةٍ من المتن في غير موضعها بتقديم أو تأخير.

2. وقلب متن حديثٍ على إسناد حديثٍ آخر.

3. زيادة متن — أو متون — في نسخة مشهورة بإسناد واحد ليست فيها.

وأما ما كان عمداً من القلب؛ فهو إما فعلٌ مؤقَّتٌ حُذِّقَ المحدثين يمتحنون به حفظاً من يريدون امتحانه منهم، أو هو نوعٌ من الكذب يفعله الكذابون خدعةً سبيلها الكشف السريع على يد حُماة السنة. أما الإبهام فلا تكاد توجد له أية صلة بالإعلال؛ ذلك أن النوع الأول من الإبهام (الإبهام في الإسناد) يوجد قدحاً ظاهراً في صحة المرويِّ، والإعلال جرحٌ بسبب خفيٍّ مع ما ظاهره الصحة من الروايات.

وأما الإبهام في المتن فلا شأن له في تصحيح وتضعيف الأحاديث أصلاً؛ ذلك أن الأحكام لا تتعلق بالأفراد والأشخاص، ولم يعبأ المحدثون بوجود إبهام في تسمية مذكورٍ ما في متن حديثٍ ما.

والحمد لله رب العالمين

والله تعالى أعلم  
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم

## مسرد المصادر والمراجع

- «أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء» للدكتور ماهر ياسين فحل  
دار عمار — عمّان. ط1: 1420هـ/2000م.
- «اختصار علوم الحديث» للحافظ ابن كثير (774هـ)  
يُنظر: «الباعث الحثيث».
- «الإصابة في معرفة الصحابة» للحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ).  
طبعت هذه النسخة طبق النسخة المطبوعة سنة (1853م) في بلدة كلكتا، بعد مقابلتها على  
النسخة الخطية المحفوظة في دار الكتب بالأزهر الشريف، ثم على النسخة الموقوفة على طلبة العلم  
برواق الشوام من الأزهر المذكور.  
المطبعة الشرفية — القاهرة (1327هـ).
- «الأعلام» لخير الدين الزركلي (1396هـ)  
دار العلم للملايين — بيروت. ط14: شباط 1999.
- «إكمال المعلم بفوائد مسلم» للقاضي عياض اليحصبي (544هـ)  
تحقيق: د. يحيى إسماعيل. دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع — المنصورة (مصر). ط1:  
1419هـ/1998م.
- «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» للحافظ ابن كثير (774هـ)  
تأليف: أحمد محمد شاكر. تقديم: الأستاذ الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة.  
علق عليه وخرج أحاديثه وضبط نصه: محمد صبحي بن حسن حلاق.  
مؤسسة الرسالة ناشرون — دمشق بيروت. ط1: 1429هـ/2008م.
- «البداية والنهاية» للحافظ ابن كثير (774هـ)  
تحقيق: د. عبد بن عبد المحسن التركي. بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية  
بدار هجر.
- دار هجر — القاهرة. ط1: 1417هـ/1997م.
- «تاج العروس» للزبيدي (1205هـ)

سلسلة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب — دولة الكويت.

«تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» للذهبي (748هـ)

تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري. دار الكتاب العربي — بيروت. ط1: 1411

1991م/هـ.

«تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قُطَّانها العلماء من غير أهلها ووارديها» (تاريخ بغداد)

للخطيب البغدادي (463هـ)

حقيقه وضبط نصّه وعلّق عليه: د. بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي. ط1:

1422هـ/2001م.

«تاريخ مدينة دمشق» لابن عساكر (571هـ)

دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي. دار الفكر — بيروت:

1415هـ/1995م.

«تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» للإمام السيوطي (911هـ)

اعتنى به: حسن شلبي و ماهر ثملوي. مؤسسة الرسالة ناشرون — دمشق بيروت. ط1:

1427هـ/2006م.

«تذكرة الحفاظ» للحافظ شمس الدين الذهبي (748هـ)

صحح عن النسخة القديمة المحفوظة بمكتبة الحرم المكي تحت إعاونة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية.

تصحيح: عبد الرحمن المعلمي اليماني. طبعة مصورة: الناشر دار الكتب العلمية — بيروت.

«التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير» للإمام النووي بشرحه «تدريب الراوي» للحافظ

السيوطي (911هـ)

يُنظر: «تدريب الراوي»

«التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح» للحافظ زين الدين العراقي (806هـ)

دراسة وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.

الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة. ط1:

1389هـ/1969م.

«التوقيف على مهمات التعاريف» للمناوي (1031هـ)

تحقيق: د. محمد رضوان الداية. دار الفكر المعاصر — بيروت، دار الفكر — دمشق. الطبعة الأولى: 1410هـ.

«تيسير مصطلح الحديث» للدكتور محمود الطحان

الناشر: المؤلف. ط2 مصححة: 1398هـ/1978م.

«تهديب الكمال في أسماء الرجال» للحافظ جمال الدين المزّي (742هـ)

حقّقه وضبط نصوصه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة ط1: 1422هـ/2002م.

«الجامع لأخلاق الراوي» الخطيب البغدادي (463هـ)

قدم له وحقه وخرج أخباره وعلق عليه ووضع فهرسه: د. محمد عجاج الخطيب.

مؤسسة الرسالة — بيروت. ط3: 1416هـ/1996م.

«سنن ابن ماجه» للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد الربيعي (275هـ)

بإشراف ومراجعة: الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ. دار السلام — الرياض. ط1: 1420هـ/1999م.

«سنن أبي داود» للإمام أبي داود السجستاني (275هـ)

بإشراف ومراجعة: الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.

دار الفيحاء — دمشق، دار السلام — الرياض. ط1: 1420هـ/1999م.

«سنن الترمذي» (الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه

العمل) للإمام محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (279هـ)

بإشراف ومراجعة: الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.

دار الفيحاء — دمشق، دار السلام — الرياض. ط1: 1420هـ/1999م.

«سنن النسائي الصغرى» (المجتبى من السنن) للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي

(303هـ)

بإشراف ومراجعة: الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.

دار الفيحاء — دمشق، دار السلام — الرياض. ط1: 1420هـ/1999م.



«سير أعلام النبلاء» للإمام الذهبي (748هـ)

مؤسسة الرسالة — بيروت. ط: 1984/1:1405.

«شرح التبصرة والتذكرة» للحافظ زين الدين العراقي (806هـ)

حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. عبد اللطيف المهيم و الشيخ ماهر ياسين فحل.

دار الكتب العلمية — بيروت. ط: 1423هـ/2002م.

«شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث» جمع وترتيب: عبد الله سراج الدين.

يطلب كم مكتبة دار الفلاح — حلب — أقيول — أمام جامع أسامة

«شعب الإيمان» للحافظ البيهقي (458هـ)

تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية — بيروت. ط: 1:

1421هـ/2000م.

«صحيح البخاري» للإمام البخاري (256هـ)

طبعة جديدة فريدة مقابلة على النسخة السلطانية، ومذيلة بأرقام طرق الحديث، ومخرجة من

«صحيح مسلم»، و«مسند الإمام أحمد»، مع وصل معلقاته ومتابعاته. نسخة مقروءة بالسند

المتصل إلى الإمام أبي عبد الله البخاري.

اعتنى به: عز الدين صلي، عماد الطيار، ياسر حسن.

مؤسسة الرسالة ناشرون — دمشق بيروت. ط: 1429هـ/2008م

«صحيح مسلم» للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (261هـ)

مكتبة دار السلام — الرياض، دار الفيحاء — دمشق. ط: 1421هـ/2000م.

«علوم الحديث» (مقدمة ابن الصلاح) للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن (643هـ)

اعتنى به وعلق عليه: إسماعيل زرمان. مؤسسة الرسالة ناشرون — بيروت. ط: 1:

1425هـ/2004م.

«علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد» للدكتور حمزة المليباري

دار ابن حزم — بيروت. ط: 1423هـ/2003م.

«فتح الباري بشرح صحيح البخاري» لابن حجر العسقلاني (852هـ)

طبعة مصححة على عدة نسخ، وعن النسخة التي حقق أصولها وأجازها الشيخ عبد العزيز بن عبد الله ابن باز.

دار الفكر — بيروت: 1414هـ/1993م.

«الكفاية في معرفة أصول الرواية» للخطيب البغدادي (463هـ)

تحقيق وتعليق: أبي إسحاق إبراهيم بن مصطفى آل بجح الدمياطي. دار الهدى — ميت غمر. ط1: 1423هـ/2003م.

«لسان العرب» لابن منظور (711هـ)

تولى تحقيق لسان العرب نخبة من العاملين بدار المعارف هم الأساتذة:

عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي. دار المعارف — مصر. (د.تخ).

«لسان المحدثين» للدكتور محمد خلف سلامة

مُعجم يُعنى بشرح مصطلحات المحدثين القديمة والحديثة ورموزهم وإشاراتهم وشرح جملة من مشكل عباراتهم وغريب تراكيبيهم ونادر أساليبهم. (الموصل: 2007/2/14م).

عدد الأجزاء: 5 أجزاء. مصدر الكتاب: ملفات "وورد" نشرها المؤلفُ في ملتقى أهل الحديث.

«المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» للحافظ ولي الدين العراقي (826هـ).

تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الحميد البر. دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع — المنصورة. ط1: 1414هـ/1994م.

«مسند أبي داود الطيالسي» للحافظ سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (204هـ)

تحقيق: د محمد بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر.

دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع. ط1: 1420هـ/1999م.

«المسند» للإمام أحمد ابن حنبل (241هـ)

الموسوعة الحديثية. المشرف العام على إصدار الموسوعة: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي.

المشرف العام على تحقيق المسند: الشيخ شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، ط1: 1417هـ/1997م.

«مسند الشهاب» للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي (454هـ)  
حققه وخرج أحاديثه: حمدي بن عبد المجيد السلفي. مؤسسة الرسالة — بيروت. ط1:  
1405/هـ/1985م.

«المعجم الأوسط» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (360 هـ)  
تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. دار الحرمين — القاهرة:  
1415/هـ/1995م.

«معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري (405هـ)  
اعتنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه مع ترجمة المصنف: الأستاذ الدكتور السيد معظم حسين، ام  
أي دي فل أكسن  
الطبعة الثانية بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن الهند: 1385هـ/  
1966م.

«المنهاج شرح الجامع الصحيح» («شرح صحيح مسلم») للإمام النووي (676هـ)  
تحقيق وتعليق: د. مصطفى ديب البغا (أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة جامعة دمشق)  
دار العلوم الإنسانية — دمشق. ط1: 1418/هـ/1997م.

«منهج النقد في علوم الحديث» للأستاذ الدكتور نور الدين عتر  
دار الفكر — دمشق، ط3: 1401/هـ/1981م تصوير: 1408/هـ/1988م.  
«الموطأ» للإمام مالك بن أنس (179 هـ) برواية يحيى بن يحيى الليثي (244هـ).  
حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي — بيروت: ط2:  
1417/هـ/1997م.

«ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للحافظ الذهبي (748هـ) ويليهِ «ذيل ميزان الاعتدال» للحافظ  
العراقي (806هـ)

تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض، و الشيخ عادل أحمد عبد الموجود.  
شارك في تحقيقه: أ.د. عبد الفتاح أبو سنة. دار الكتب العلمية — بيروت. ط1: 1416هـ/  
1995م.

«نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر» للحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ)

تحقيق وتعليق: د. عبد الله بن ضيف الرحيلي. ط1: 1422 هـ/2001م.

«النكت على كتاب ابن الصلاح» للحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ)

تحقيق ودراسة: د. ربيع بن هادي عمير. دار الراية للنشر والتوزيع – الرياض. ط3:

1415هـ/1994م.

## مسرد الموضوعات

3	مقدمة البحث.
5	التمهيد:
6	المبحث الأول: علل الحديث
6	المطلب الأول: العلة في اللغة والاصطلاح
10	المطلب الثاني: أهم المصنفات في علم «العلل»
12	المبحث الثاني:
12	المطلب الأول: القلب في اللغة والاصطلاح
14	المطلب الثاني: أثر القلب في علل الحديث
22	المبحث الثالث:
22	المطلب الأول: الإبهام في اللغة والاصطلاح
26	المطلب الرابع: أثر الإبهام في علل الحديث
30	الخاتمة
32	المسارد
32	مسرد المصادر والمراجع
37	مسرد الموضوعات